وعبثاً حاول معارضو انضمام داش إلى الحكومة، وكان على رأسهم روبينشتاين، نهي يادين عن تأييده لهذه المسألة، خصوصاً وإن الشروط التي وضعها ليكود لم تتبدَّل، وإن حالة الطوارىء التي تحتم الانضمام ليست سوى زعم كاذب لا وجود له. وأخيراً، أُعلنت بنود الاتفاق الائتلافي بين حكومة ليكود وداش، وبموجبها خصصت لداش أربع حقائب وزارية هي: نائب رئيس الحكومة، وزارة العدل، وزارة المواصلات والبريد ووزارة العمل والرخاء التي هي عبارة عن وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية سابقاً. وفيما يتعلق بالسياسة المتبعة في المناطق المحتلة، فقد نص الاتفاق على أن تترك لداش حرية التعبير وحق الامتناع عن التصويت في الكنيست في الشؤون السياسية المتعلقة بالضفة الغربية. كذلك نص الاتفاق على أن تناقش قرارات الحكومة الخاصة بشؤون الاستيطان في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وعلى أن تحسم فيها، وذلك في حال طلب داش اجراء مثل هذه المناقشة. وفيما يتعلق بالقضايا الدينية، فقد قضى الاتفاق بمنح داش حرية التصويت في الكنيست حولها. وبالنسبة لتغيير طريقة الانتخابات، فقد نصَّ الاتفاق على أن تتحول هذه إلى انتخابات دائرية - نسبية - شخصية، بحيث ينتخب الكنيست العاشر بموجبها[١٩]. وتعليقاً على بنود هذا الاتفاق، أعلن روبينشتاين أمام سكرتارية حركة داش قائلاً: «تدخل داش الحكومة بشروط جرى رفضها قبل وقت قصير. إن التعليل القائل بوجوب الدخول إلى الحكومة نظراً إلى حالة الطوارىء، يصعب فهمه... لن يثق بنا الجمهور بعد الآن، وإننا ندخل الحكومة كالكلب الذليل»[٢٠]. على أي حال، فقد انضمت داش إلى الحكومة بعد التوقيع على الاتفاق المذكور، وبعدما جرى انتخاب ممثليها في الوزارة: يادين كنائب لرئيس الحكومة؛ مئير عميت وزيراً للمواصلات والبريد؛ يسرائيل كاتس وزيراً لوزارة العمل والرخاء ، وشموئيل تامير وزيراً للعدل.

وكان انضمام داش للحكومة أحد العوامل الأساسية التي دفعتها نحو طريق التفكك. فقد تخلت هذه الحركة، نتيجة انضمامها هذا، عن مبادئها الأساسية كما أعلنتها سابقاً، مقابل أربعة مناصب في حكومة ليكود. ويكفي أن نذكر هنا شروط يادين الخاصة بـ: تغيير طريقة الانتخابات خلال ثلاثة أشهر؛ وسن «قانون أحزاب رسمي» لتنظيم الديمقراطية داخل الأحزاب؛ وخفض التضخم المالي من أربعين إلى خمسة عشر بالمئة سنوياً، كأمور ملزمة لانضمامه إلى أية حكومة. كذلك يجدر ذكر معارضته سابقاً المشاركة في ائتلاف حكومي مع الحزب الديني القومي، إذا ما طالب هذا الحزب بالحفاظ على الوضع الديني القائم أو بادخال تعديلات عليه. وكذلك رفضه الانضمام إلى حكومة تعطي الأفضلية للاستيطان في المناطق المحتلة لأسباب أيديولوجية دون أن تكون هنالك أية دوافع أمنية. إن يادين لم يحقق أياً من هذه المطالب - الشروط، سواء لدى انضمامه إلى الحكومة أم بعد ذلك؛ الأمر الذي يثبت مدى ضعف حركته سياسياً وأيديولوجياً.

وبعد انضمام داش إلى الحكومة، بدأ التفكك بين صفوفها يزداد ويقوى، حيث كانت حركة شينوي، الشريك الرئيسي في داش، أول المنشقين عنها، وقد تلت حركة الانشقاق هذه، بعد ذلك، إحدى عشرة عملية انشاق حدثت في الحركة خلال أقل من أربع